

Distr.: General  
13 December 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الاجتماعية

## الإحصاءات الاجتماعية

### تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٢٠ والممارسات السابقة. وهو يقدم موجزا عن الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في مجال الإحصاءات الاجتماعية. ويتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) وصفا للعمل المضطلع به في وضع الصيغة النهائية لتصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت (التصنيف الدولي)؛ (ب) عرضا لمشروع المبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني؛ (ج) إبراز النتائج الرئيسية للمنتدى العالمي السادس للإحصاءات الجنسانية. ويقدم أيضا معلومات محدثة عن مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية وعن العمل المضطلع به في ما يتعلق بإحصاءات الإعاقة. وهو، أخيرا، يصف الأمين

\* E/CN.3/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

221216 221216 16-22059 (A)



العام العمل الجاري والأولويات المستقبلية لكل من الشعبة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية الرامية إلى تعزيز البيانات الجنسانية دعماً لرصد أهداف التنمية المستدامة، في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية.

واللجنة مدعوة إلى الموافقة على التصنيف الدولي وخطّة تحديث المبادئ التوجيهية ذات الصلة في مجال التنفيذ، ومساعدة البلدان في استخدام هذا التصنيف في إحصاءات استخدام الوقت التي تقوم بها. واللجنة مدعوة أيضاً إلى التعليق على مشروع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنهجية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني. وترد في الفقرة ٣٦ من التقرير النقاط المعروضة على اللجنة للمناقشة.

## أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير موجزاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في مجال الإحصاءات الاجتماعية. كما يعرض التصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت (التصنيف الدولي) ويصف العملية التشاورية التي أجريت مع المكاتب الإحصائية الوطنية الهادفة إلى التأكد من جدوى هذا التصنيف في السياقات الوطنية. ويفيد التقرير أيضاً عن الأنشطة التي نفذتها الشعبة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في عام ٢٠١٦ لتلبية طلبات اللجنة الإحصائية الواردة في مقرري اللجنة ١٠٢/٤٢ و ١٠٩/٤٤، وذلك من حيث: (أ) وضع مبادئ توجيهية منهجية من أجل إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، ولا سيما بشأن قياس ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة في إطار مشروع مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين EDGE؛ (ب) العمل بوصفهما آلية التنسيق للبرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية؛ (ج) تنظيم المنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية كل سنتين؛ (د) صيانة وتحديث مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية التي أقرتها اللجنة بوصفها دليلاً يُسترشد به في إنتاج الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني وتجميعها على الصعيد الدولي؛ وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير معلومات محدّثة عن الأولويات التي اضطلعت بها الشعبة في إطار برنامجها المتعلق بإحصاءات الإعاقة الرامي إلى تشجيع توحيد أساليب قياس الإعاقة وتعزيز القدرات الإحصائية للبلدان على إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

## ثانياً - التصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت

٢ - في عام ٢٠١٦، واصلت شعبة الإحصاءات العمل على وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي بناءً على نتائج الاجتماع الثالث لفريق الخبراء بشأن التصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت، المعقود في نيويورك من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ واتخاذ قرار يتعلق بإحصاءات العمل، والعمالة، والاستغلال الناقص للعمل في المؤتمر الدولي التاسع عشر للخبراء إحصاءات العمل، المعقود في جنيف من ٢ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ ونتائج الاجتماع الرابع لفريق الخبراء بشأن التصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت، المعقود في نيويورك من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ والتعليقات المستفيضة الواردة من خبراء استخدام الوقت والتصنيف ومن المكاتب الإحصائية الوطنية، وكذلك من جهات معنية أخرى.

٣ - ووُضعت الصيغة النهائية للتصنيف الدولي وعُرضت على اللجنة الإحصائية تمهيداً لإقرارها. وترد الهيكلية الكاملة للتصنيف، مشفوعة بملاحظات تفسيرية، في وثيقة المعلومات الأساسية للدورة الثامنة والأربعين للجنة<sup>(١)</sup> المعنونة "التصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت لعام ٢٠١٦ (التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦)" وتتضمن الوثيقة مقدمةً عن تاريخ التصنيف الدولي وطبيعته والغرض منه والمبادئ والمعايير المطبقة في وضعه، فضلاً عن الهيكلية الكاملة للتصنيف، مشفوعة بالملاحظات التفسيرية المتصلة بها.

## ألف - معلومات أساسية

٤ - التصنيف الدولي هو كناية عن تصنيف لكل الأنشطة التي يمكن لأي شخص أن يخصص وقتاً لها على مدى ٢٤ ساعة في اليوم. والغرض منه هو أن يكون بمثابة إطار موحد لإحصاءات استخدام الوقت استناداً إلى الأنشطة المجمعة بطريقة مجدية والتي هي ذات صلة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويوفر التصنيف الدولي إطاراً يشمل المفاهيم والتعاريف الموحدة من أجل النشر المنهجي لإحصاءات استخدام الوقت القابلة للمقارنة دولياً، بغض النظر عن نوع الأدوات المستخدمة في جمع البيانات. ويمكن أيضاً استخدام التصنيف الدولي في توجيه جمع بيانات استخدام الوقت أو كأساس للتصنيفات الوطنية للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت، بعد استقائها من التصنيف الدولي وتكييفها بحيث تعكس السياقات والاحتياجات الوطنية. وقد وُضع التصنيف الدولي على أساس المفاهيم والتعاريف والمبادئ المتفق عليها دولياً من أجل تحسين اتساق استخدام

(١) متاحة من الرابط <http://unstats.un.org/unsd/statcom/48th-session/>

إحصاءات الوقت والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي.

## باء - ولايته وعملية وضعه

٥ - في عام ١٩٩٥، شددت اللجنة الإحصائية<sup>(٢)</sup> في دورتها الثامنة والعشرين على قيمة إحصاءات استخدام الوقت في معالجة طائفة من الهواجس الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية، بينها المساواة بين الجنسين، وطلبت أن تعدّ شعبة الإحصاءات مشروع تصنيف لأنشطة استخدام الوقت ليكون أساساً لإجراء مزيد من البحوث والدراسات الخاصة.

٦ - وفي العام نفسه، أوصى منهج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة<sup>(٣)</sup> أن تعمل الدوائر الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية والوكالات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المختصة، بالتعاون مع منظمات البحوث والتوثيق، على "تحسين جمع البيانات عن المساهمة الكاملة للمرأة والرجل في الاقتصاد، بما في ذلك مشاركتها في القطاع غير الرسمي (القطاعات غير الرسمية)" وعلى "وضع تصنيف دولي لأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت يراعي الفروق بين عمل المرأة والرجل بأجر مدفوع وبدون أجر، وجمع بيانات مفصلة حسب الجنس".

٧ - واستجابة لتلك الطلبات، وضعت شعبة الإحصاءات مشروع تصنيف دولي لأنشطة استخدام الوقت يستند إلى نتائج الاجتماع الأول لفريق الخبراء، المعقود في عام ١٩٩٧. وجرى لاحقاً إدراج تجارب البلدان التي استخدمت مشروع التصنيف لعام ١٩٩٧ والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعقود في عام ٢٠٠٠ بشأن هذا الموضوع، في صيغة منقحة وأكثر تفصيلاً للتصنيف الدولي نُشرت عام ٢٠٠٥ في *Guide to Producing Statistics on Time Use: Measuring Paid and Unpaid Work* (دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر) بوصفه التصنيف الدولي التجريبي لأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت.

٨ - وأعرب الكثير من البلدان التي اعتمدت أو كوّنت التصنيف الدولي<sup>(٤)</sup> (سواء في صيغته كمشروع أو في نسخته التجريبية) لاستخدامه في جمعها لبيانات إحصاءات استخدام

(٢) انظر E/1995/28-E/CN.3/1995/27.

(٣) متاح من الرابط : <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf>.

(٤) هي الأرجنتين وباكستان والبرازيل وتايلند وجمهورية ترازيا المتحدة وجنوب أفريقيا والصين والفلبين وكوبا والمكسيك ومنغوليا وموريشيوس ونيجيرو والهند ودولة فلسطين.

الوقت وجدولتها وتحليلها ونشرها، عن رغبتها في وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي. وإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١١، من خلال مقررها ٤٢/١٠٢، على المهام المحددة في الفقرة ٤٦ من تقرير دائرة الإحصاء في غانا عن الإحصاءات الجنسانية، الذي طلبت فيه الدائرة إنتاج وتحديث الأدلة والمواد المرجعية، بما في ذلك إحصاءات استخدام الوقت<sup>(٥)</sup>. ونتيجة لذلك، عقدت شعبة الإحصاءات اجتماعاً ثالثاً لفريق الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٢ من أجل وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي، مع مراعاة احتياجات البلدان من البيانات، والتنقيحات التي أُدخلت على التصنيفات الأخرى التي تؤثر على التصنيف الدولي، وطلبات محددة لتبسيطه من حيث الهيكلية والمصطلحات<sup>(٦)</sup>.

٩ - وأعقبت ذلك مشاورات عدة مع الخبراء، عن طريق الاجتماعات الافتراضية والمباشرة. وعلى وجه الخصوص: (أ) بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦، أُجريت مشاورة عبر الإنترنت، شملت خبراء استخدام الوقت من منظمات وطنية ودولية وبجته كانت عملت على استعراض التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦ وأدلت بتعليقات عليه، مشفوعة بتعليقات واردة من ١٩ دولة من الدول الأعضاء، وخمس منظمات دولية، بينها لجنة إقليمية، وأربعة خبراء من كيانات أخرى وخبير دولي في استخدام الوقت؛ (ب) في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حضر ٣٣ خبيراً من الخبراء الوطنيين والإقليميين والدوليين العاملين في مجال استقصاءات استخدام الوقت وأنشطة التصنيف المتصلة بإحصاءات استخدام الوقت الاجتماع الرابع لفريق الخبراء وناقشوا مجالات الاهتمام الرئيسية التي حُددت أثناء المشاورة الإلكترونية واتفقوا عليها<sup>(٧)</sup>؛ (ج) بعد الاجتماع، وردت لاحقاً تعليقات من ١١ دولة من الدول الأعضاء، ومن لجنة إقليمية ومنظمة دولية (منظمة العمل الدولية) وخبير من كيان آخر، أُدرجت في التصنيف الدولي؛ (د) في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُجريت مشاورة عالمية بشأن وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي لعام ٢٠١٦، ودُعيت كل المكاتب الإحصائية الوطنية إلى استعراض التصنيف الدولي والتعليق عليه؛ وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تعليقات من ٣٧ مكتباً. وبموازاة ذلك، دعيت بلدان مختارة إلى إجراء اختبار تجريبي للتصنيف الدولي لعام ٢٠١٦ باستخدام بياناتها القائمة المتعلقة باستخدام الوقت. ومع أن هذه البيانات لم تكن قد جُمعت تبعاً للتصنيف

(٥) انظر E/2011/24-E/CN.3/2011/37 و E/CN.3/2011/3.

(٦) الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع متاحة من الرابط [http://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/egm/EGM%20June%202012/list\\_of\\_docs.htm](http://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/egm/EGM%20June%202012/list_of_docs.htm).

(٧) الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع متاحة من الرابط [http://unstats.un.org/unsd/gender/Events/28-30\\_June\\_2016/default.html](http://unstats.un.org/unsd/gender/Events/28-30_June_2016/default.html).

الدولي المقترح، فقد ساعد هذا التمرين التجريبي في تحديد فئات مفقودة و/أو غير ذات صلة لإنتاج إحصاءات استخدام الوقت في البلدان المختارة.

١٠ - وعلاوة على ذلك، بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استعرض فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية التصنيف الدولي وأدلى بتعليقات عليه. وأدرجت كل التعليقات الواردة من المشاورة العالمية وفريق الخبراء في التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦. وترد الصيغة الأخيرة من التصنيف الدولي، التي أوصى فريق الخبراء بأن تقرها اللجنة الإحصائية، بوصفها وثيقة معلومات أساسية لهذا التقرير.

## جيم - المبادئ الرئيسية التي روعيت لدى وضع التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦

١١ - وُضع التصنيف الدولي على أساس المفاهيم والتعاريف والمبادئ المتفق عليها دولياً من أجل تحسين اتساق استخدام إحصاءات الوقت والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. ويتسق التصنيف الدولي مع نظام الحسابات القومية، وذلك استجابةً للطلبات الواردة من البلدان التي تحتاج إلى إحصاءات أفضل عن كل أشكال العمل، ما يتيح إنشاء حسابات فرعية بشأن خدمات الأسر المعيشية غير المدفوعة الأجر، بما في ذلك العمل المتري غير المدفوع الأجر ورعاية أفراد الأسرة. وبناء على ذلك، صُنفت الأنشطة في التصنيف الدولي استناداً إلى طابعها "المنتج"، باعتبارها أنشطة منتجة وشخصية. ويتسق التصنيف الدولي أيضاً مع أشكال العمل التي حددها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، التي تُستخدم كأساس لمواصلة تصنيف الأنشطة المنتجة<sup>(٨)</sup>. وأخيراً، تتسق الفئات ذات الصلة الواردة في التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦ مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، لتعزيز الاتساق بين إحصاءات استخدام الوقت وإحصاءات العمالة المصنفة بحسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

١٢ - ومن المبادئ الإضافية المستخدمة في وضع التصنيف الدولي: مبادئ التصنيفات الإحصائية<sup>(٩)</sup>، وخصائص التصنيف الجيد على نحو ما أوصى به فريق الخبراء المعني

(٨) عملت شعبة الإحصاءات بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية من أجل موازنة التصنيف الدولي مع تعريف العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠١٣، للتأكد من أن الأنشطة المظلمة بما في العمل التي يصعب إدراجها في استقصاءات القوة العاملة وأشكال العمل الأخرى، بما فيها تلك تتجاوز حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، تُحدّد بشكل مناسب من خلال بيانات استخدام الوقت.

(٩) انظر "Standard statistical classifications: basic principles"، المتاح في الرابط <http://unstats.un.org/unsd/class/intercop/expertgroup/1998/AC63-11.PDF>؛ انظر أيضاً Hancock, Andrew (6 May 2013), "Best practice guidelines for developing international statistical classifications" (United Nations Department for Economic and Social Affairs, Statistics Division (ESA/STAT/AC.267/5) في الرابط <http://unstats.un.org/unsd/class/intercop/expertgroup/2013/AC267-5.PDF>.

بالتصنيفات الإحصائية الدولية<sup>(١٠)</sup>؛ وضمان إمكانية المقارنة مع تصنيفات أخرى وطنية وإقليمية لاستخدام الوقت من أجل إيجاد تصنيف جامع يطبّق في البلدان النامية والمتقدمة النمو ويمكن تكييفها مع السياقات القطرية عن طريق توسيع أو تضييق نطاق الفئات (الكتل) عند الاقتضاء.

## دال - الخطط المقبلة لتنفيذ التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦

١٣ - في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦، طلب الخبراء وضع استبيان أو صك موحد ومواد إضافية لمساعدة البلدان الباحثة عن توجيهات بشأن جمع بيانات استخدام الوقت. ومع أن الخبراء اتفقوا على أن الطريقة المثالية لجمع هذه البيانات هي استخدام كامل "اليوميات"، فقد شددوا أيضا على أن معدلات ردود اليوميات تميل إلى الانخفاض وأن الاستقصاءات المستقلة لاستخدام الوقت غالبا ما كانت باهظة التكاليف ومعقدة. لذا، طُلب من شعبة الإحصاءات أن تستكشف، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، سبلا مبتكرة لجمع بيانات ذات صلة وموثوق بها عن استخدام الوقت.

١٤ - واستجابة لهذا الطلب، تعتزم شعبة الإحصاءات بحلول عام ٢٠٢٠ أن تحدّث وتجرب في بلدان مختارة مجموعة من المبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات استخدام الوقت. وستستند هذه المبادئ التوجيهية إلى *2005 Guide to Producing Statistics on Time Use: Measuring Paid and Unpaid Work; the Guidelines for Harmonizing Time-Use Surveys*

(دليل عام ٢٠٠٥ لإنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر)؛ والمبادئ التوجيهية لمواءمة استقصاءات استخدام الوقت، التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٣؛ ومواد أخرى ذات صلة. وستركز المبادئ التوجيهية بشكل خاص على أساليب إنتاج بيانات استخدام الوقت باتباع مقاربات مبتكرة وأحدث التكنولوجيات. وستكون الشعبة أيضا الجهة القيّمة على التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦، وستساعد البلدان في جهودها الرامية إلى اعتماد أو تكييف التصنيف الدولي لإنتاج إحصاءاتها المتعلقة باستخدام الوقت.

(١٠) [http://unstats.un.org/unsd/class/family/glossary\\_short.asp](http://unstats.un.org/unsd/class/family/glossary_short.asp)

## ثالثاً - المبادئ التوجيهية المنهجية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني

١٥ - في عام ٢٠١٦، واصل مشروع EDGE، وهو مبادرة مشتركة بين شعبة الإحصاءات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تهدف إلى تسريع الجهود القائمة من أجل توليد مؤشرات جنسانية قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي عن الصحة والتعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة وملكية الأصول، وضع المبادئ التوجيهية المنهجية من أجل إنتاج إحصاءات متعلقة بملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني. وتوفر المبادئ التوجيهية للوكالات الإحصائية الوطنية ومقرري السياسات التوجيه بشأن جمع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات على المستوى الفردي عن ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة لتستفيد منها أربع مجموعات واسعة من قضايا السياسة العامة: (أ) تعزيز تمكين المرأة؛ (ب) تعزيز عمالة المرأة؛ (ج) فهم سُبل كسب العيش؛ (د) الحد من الفقر والضعف. وتعرض المبادئ التوجيهية المفاهيم والتعاريف والاحتياجات من البيانات من أجل قياس ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتوفير التوجيه بشأن تخطيط وتنظيم وتنفيذ الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو ضم وحدة نموذجية بشأن ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة إلى استقصاء للأسر المعيشية بحمل صفة تمثيلية على الصعيد الوطني. ويمكن للبلدان أن تختار طريقة محددة لتنفيذ التوصيات تبعاً لاحتياجاتها وقدراتها، بما في ذلك احتياجات مستخدمي البيانات وتوافر البيانات المستقاة من مصادر أخرى، كالسجلات الإدارية. وترد الصيغة الأحدث للمبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس ملكية الأصول من منظور جنساني بوصفها وثيقة معلومات أساسية لهذا التقرير.

١٦ - وبغية التأكد من أن صلاية واستدامة المبادئ التوجيهية من الناحية المنهجية، عمل مشروع مبادرة EDGE في شراكة مع الوكالات الإحصائية الوطنية لسبعة بلدان (أوغندا وجنوب أفريقيا وجورجيا والفلبين والمكسيك وملديف ومنغوليا) ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي من أجل تجربة هذه المنهجيات. وأتاحت الدراسات التجريبية فرصة لاختبار وتحسين جوانب رئيسية من المنهجيات، بما في ذلك المسائل المفاهيمية والمتعلقة بالقياسات في ما يتصل بتصميم الاستبيانات وبروتوكولات إجراء المقابلات لاختيار الجهة الحبيبة، ومكونات المؤشرات. وفي عام ٢٠١٤، تعاونت مبادرة EDGE في أوغندا مع فريق دراسة قياس مستويات المعيشة التابع للبنك الدولي لإجراء تجربة استقصاء منهجي لتقييم الآثار النسبية الناجمة عن إجراء مقابلات مع أفراد مختلفين من الأسرة المعيشية بشأن ملكية



الأصول والتحكم بها على المستوى الفردي، خلصت إلى نتائج استرشدت بها الدراسات التجريبية لمبادرة EDGE التي نُفذت خلال العامين اللاحقين. وفي عام ٢٠١٥، وتمويل من المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، ضمت المكسيك وحدة نموذجية بشأن الملكية مجموعة أساسية من الأصول إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية. وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، نفذت جورجيا والفلبين ومنغوليا استقصاءات مستقلة بشأن المجموعة الكاملة من الأصول المالية والمادية، فضلاً عن مباشرة الأعمال الحرة، بتمويل ودعم تقني من مصرف التنمية الآسيوي. وفي عام ٢٠١٦، وتمويل ودعم تقني من مبادرة EDGE، أضافت ملديف وحدة نموذجية بشأن المجموعة الأساسية من الأصول إلى استقصاء لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية، في حين أجرت جنوب أفريقيا تجربة استقصائية قائمة بذاتها بشأن المجموعة الكاملة من الأصول ومباشرة الأعمال الحرة.

١٧ - واسترشدت المنهجيات الواردة في المبادئ التوجيهية، بما فيها التوصية باعتماد مؤشرات رئيسية للرصد على الصعيدين العالمي والوطني، بتحليل للبيانات المستقاة من الدراسات التجريبية السبع، وكذلك بالإسهام التقني المقدم من الجهات المعنية بمشروع مبادرة EDGE، بينها المكاتب الإحصائية الوطنية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وإضافة إلى ذلك، تلقت مبادرة EDGE التوجيه من الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الناشئة ومن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية وكذلك من فريق استشاري تقني تابع لمبادرة EDGE اجتمع من أجل استعراض وتقديم ردود الفعل على مشروع المبادئ التوجيهية.

١٨ - وتعرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بملكية الأصول إطاراً لقياس ملكية الأصول من منظور جنساني يُنظر بموجبه إلى الملكية باعتبارها مجموعة من حقوق الملكية، بما فيها الملكية المبلّغ عنها والموتقّة وحقوق بيع الأصول وتوريثها<sup>(١١)</sup>. ويتباين مدى إناطة حقوق الملكية هذه بفرد واحد بين البلدان وداخلها تبعاً لأطرها القانونية ومعاييرها الاجتماعية. وتعرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة إطاراً مفاهيمياً من أجل توجيه جمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة وذات صلة عن مباشرة الأعمال الحرة من قبل النساء والرجال يقدم وصفاً شاملاً للفوارق بين الجنسين في نتائج مباشرة الأعمال الحرة، وهي المشاركة في مباشرة

(١١) ترد الأصول التالية في المبادئ التوجيهية: المسكن الرئيسي، والأراضي الزراعية، والأموال العقارية الأخرى، والمعدات الزراعية، والماشية، والمشاريع غير الزراعية للأسر المعيشية، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والمقتنيات الثمينة والأصول المالية. كما قدمت توجيهات بشأن كيفية قياس الخصوم (القروض وغيرها من المستحقات).

الأعمال الحرة وأداء المشاريع، ويساعد صانعي القرار في فهم القوى الدافعة الرئيسية الفردية والسياقية لتلك الفوارق، بما في ذلك الدوافع والتطلعات والموارد والمعوقات فيما يتعلق بدخول نادي مباشري الأعمال الحرة.

١٩ - ويرد في المبادئ التوجيهية عرضٌ للاستنتاجات الرئيسية المستقاة من الدراسات التجريبية السبع لمبادرة EDGE، بما في ذلك التوصيات بشأن اختيار الجهة المحيية، أو مَنْ يتعين مقابلتهم في جمع البيانات على المستوى الفردي بشأن ملكية الأصول والتحكم بها. واستناداً إلى النتائج المتوفرة، توصي المبادئ التوجيهية بأن تجمع المكاتبُ الإحصائية الوطنية بيانات مبلغاً عنها ذاتياً عوض البيانات غير المباشرة، لأن جمع البيانات غير المباشرة من رأس الأسرة المعيشية، كما درجت عليه العادة في بلدان عدة، يمكن أن يؤدي إلى التقليل من تقدير ملكية الأصول لدى كل من النساء والرجال. إن تحديد ما إذا كان يتعين إجراء مقابلة مع فرد أو أكثر من الأسرة المعيشية يتوقف على أهداف الدراسة الاستقصائية. كما أن إجراء مقابلات مع جميع أفراد الأسرة المعيشية أو مع أفراد عدة من الأسر المعيشية من خلال عملية اختيار عشوائي، يوفر النطاق لإجراء تحليل جنساني لملكية الأصول داخل الأسر المعيشية. لذا، ينبغي تشجيع البلدان التي تطبق أصلاً دراسة استقصائية وطنية تجرى فيها مقابلة أفراد عدة من الأسرة المعيشية، وهي يمكن أن تصلح لإضافتها إلى الوحدة النموذجية لمبادرة EDGE. وقد ترغب البلدان التي لا تطبق أصلاً مثل هذه الوسيلة في أن تنظر في مقارنة معدلة، في ضوء التحديات التشغيلية التي تطرحها مقابلة أفراد عدة من الأسرة المعيشية في إطار القيود التي يفرضها برنامج نموذجي للدراسات الاستقصائية. ولأغراض اشتقاق مؤشرات ممثلة على الصعيد الوطني لملكية الأصول لكل من النساء والرجال، بما في ذلك المؤشر ٥-أ-١ لأهداف التنمية المستدامة، يمكن مقابلة واحد من الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية يجرى اختياره عشوائياً. وبالنسبة إلى البلدان الراغبة في أن تفهم على نحو أفضل ملكية الأصول داخل الأسر المعيشية بين الأزواج، لأنهم على الأرجح يملكون معظم الأصول داخل الأسرة المعيشية، يجوز، عند الاقتضاء، القيام عشوائياً باختيار مجيب واحد من البالغين مع زوجه/شريكه. وفي نهاية المطاف، سيتعين لدى اتخاذ القرار الاسترشاد باحتياجات البلدان من السياسات والموارد دراساتها الاستقصائية.

٢٠ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، سيواصل مشروع مبادرة EDGE توحيد الإسهامات التقنية المستقاة من الأوساط الإحصائية والجهات المعنية الأخرى. بمبادرة EDGE المتعلقة بالمبادئ التوجيهية المنهجية بشأن ملكية الأصول قبل وضع صيغتها النهائية. وستستفيد المبادئ التوجيهية المنهجية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة من تحليل إضافي للبيانات

التجريبية وكذلك من توصيات منظمة العمل الدولية بشأن كيفية مراعاة التنقيح الجاري لتصنيف الدولي لوضع العمالة. لذا، من المتوقع وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية بشأن مباشرة الأعمال الحرة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧ أيضاً، سيواصل فريق مشروع مبادرة EDGE تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي أعربت عن رغبتها في جمع بيانات عن ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني.

## رابعاً - المنتدى العالمي السادس للإحصاءات الجنسانية

٢١ - عُقد المنتدى العالمي السادس للإحصاءات الجنسانية في هلسنكي من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بالتعاون مع هيئة الإحصاءات الفنلندية. وضم المنتدى نحو ١٦٠ مشاركاً، بينهم عاملون في المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط الأكاديمية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة إضافة إلى مسؤولين حكوميين آخرين وممثلين عن الجهات المانحة والأوساط الإحصائية الدولية. وركز المنتدى على البيانات والأساليب الإحصائية المتبعة في متابعة واستعراض إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني. وناقش المشاركون قضايا القياس واستعرضوا التجارب القطرية في إنتاج الإحصاءات في المجالات المواضيعية التالية: التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال الإحصاءات عن جميع أشكال العمل، وملكية المرأة للأصول ومباشرتها للأعمال الحرة؛ والمرأة والهجرة الدولية؛ والعنف ضد المرأة؛ والمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في الحكومات المحلية؛ وإحصاءات استخدام الوقت وتقييم العمل غير المدفوع الأجر؛ واستخدام وإدماج مصادر البيانات المختلفة لغرض التحليل الجنساني؛ وتصنيف البيانات.

٢٢ - وأبرز المشاركون في المنتدى قضايا عدة بالغة الأهمية متصلة بإنتاج الإحصاءات لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يلي: (أ) أبرزت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ ومؤشراتها الـ ٢٣٠، سمات وأهمية البيانات والإحصاءات ووضعت في الوقت نفسه ضغوطاً كبيرة على القدرات الإحصائية للبلدان على تلبية الاحتياجات الجديدة لأهداف التنمية المستدامة من البيانات بما في ذلك من منظور الإحصاءات الجنسانية؛ (ب) حُددت البيانات المتاحة للرصد على الصعيد العالمي في ما يتعلق بنصف المؤشرات العالمية فقط البالغ عددها نحو ٨٠ مؤشراً بأنها قد تكون مفيدة للتحليل الجنساني، مشفوعة ببيانات مصنفة بحسب الجنس متاحة لأقل من ربعها؛ وعلى غرار ذلك، لاحظ المشاركون أن قدرة البلدان على إنتاج بيانات أهداف التنمية المستدامة متباينة (إذ يمكن مثلاً لفنلندا أن تنتج بيانات لخمسة المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ويمكنها، ببذل جهود إضافية، أن تنتج بيانات لخمسة آخرين)؛ (ج) أهمية النظر في التمييز

المتعدد الجوانب في الإحصاءات، مع الإقرار في الوقت نفسه بصعوبات شمول الفئات الضعيفة "التي لم تشملها" الاستقصاءات السكانية التقليدية، مثل المشردين؛ (د) أهمية استخدام المصادر الإدارية من أجل رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مستكملةً باستقصاءات محددة الأهداف لجمع البيانات عن الأبعاد المفقودة؛ (هـ) الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدها البلدان لقياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك خبرة المكسيك، التي استندت إلى لجنة لأهداف التنمية المستدامة تقدم تقاريرها مباشرة إلى مكتب الرئيس من أجل ضمان التنسيق السليم بين قطاعات حكومية متعددة، وممارسة قيادة إحصائية قوية، وإجراء حوار دائم بين مستخدمي البيانات ومنتجها، واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية على نطاق واسع.

٢٣ - وأخذ المشاركون علماً أيضاً بالمبادرات الجارية المتعلقة بالبيانات الجنسانية التي ينفذها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين وغيرهم من الجهات المعنية. وترد القائمة الكاملة للاستنتاجات في تقرير المنتدى العالمي السادس للإحصاءات الجنسانية<sup>(١٢)</sup>.

## خامساً - نشر مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية عن طريق الإنترنت

٢٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أطلقت شعبة الإحصاءات برنامجاً تطبيقياً جديداً عبر الشبكة لنشر البيانات والبيانات الوصفية لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية في الموقع <http://genderstats.un.org>. وللبرنامج الشبكي الجديد سمات محسنة جديدة من حيث شرح البيانات واستكشافها، وإعطاء تصور وتفسير للبيانات.

٢٥ - وكان فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية قد حدد مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية واتفقت اللجنة الإحصائية على أن تكون هذه المجموعة دليلاً لإنتاج الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني ولتجميعها على الصعيد الدولي، وذلك بموجب مقررها ١٠٩/٤٤ المتخذ عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، أُطلق البرنامج التطبيقي الأول للبيانات لمجموعة الحد الأدنى مشفوعاً بسمات تتيح للمستخدمين استكشاف البيانات والبيانات الوصفية لجميع مؤشرات المستوى الأول<sup>(١٣)</sup>. وُصم البرنامج التطبيقي الجديد الذي أُطلق عام ٢٠١٦ من أجل تحسين تجربة المستخدمين عن طريق زيادة

(١٢) التقرير النهائي للاجتماع، الذي يشمل العروض والاستنتاجات والمواد الداعمة الإضافية متاح من الرابط [http://unstats.un.org/unsd/gender/Finland\\_Oct2016/Default.htm](http://unstats.un.org/unsd/gender/Finland_Oct2016/Default.htm)

(١٣) يُقصد بمصطلح "مؤشرات المستوى الأول" المؤشرات الواضحة من حيث المفهوم والتي تشمل تعريفاً متفقاً عليه دولياً والتي تنتجها البلدان بانتظام. ويُقصد بمصطلح "مؤشرات المستوى الثاني" المؤشرات الواضحة من حيث المفهوم والتي تشمل تعريفاً متفقاً عليه دولياً ولكن لا تنتجها البلدان بانتظام. ويُقصد بمصطلح "مؤشرات المستوى الثالث" تلك التي يتعين وضع معايير دولية لها.

سرعة التصفح وإضافة خصائص تفاعلية. وحتى آذار/مارس ٢٠١٧، سيكون البرنامج التطبيقي قد نشر بيانات لكل المؤشرات الكمية الـ ٣٥ والنوعية الـ ٨ من المستويين الأول والثاني، مما يغطي أبعادا من قبيل التعليم والعمالة والصحة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات والحياة العامة وصنع القرار.

٢٦ - واستُرشِد لدى اختيار مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية بالمعيار الأساسي الذي ينبغي بموجبه للمؤشرات أن تعالج الشواغل الرئيسية للسياسة العامة على نحو ما حُددت في منهاج عمل بيجين وغيره من الالتزامات الدولية الأحدث عهدا. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أنشأت شعبة الإحصاءات، بتوجيه من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، فريقا استشاريا معنيا بالمؤشرات الجنسانية بهدف مراجعة إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتحديد الفوارق المحتملة مع مجموعة الحد الأدنى. وأجري تقييم أولي حُدِد بنتيجته نحو ٨٠ مؤشرا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالقضايا الجنسانية، بينها ١٩ مؤشرا تشملها أصلا مجموعة الحد الأدنى. وسيبدأ الفريق الاستشاري العمل على إجراء مزيد من المواءمة بين مجموعتي المؤشرات وسيقدم تقريرا عن ذلك إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أواخر عام ٢٠١٧.

## سادسا - الاجتماع التاسع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية

٢٧ - عقدت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع هيئة الإحصاءات في فنلندا (رئيسة الفريق) الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، في هلسنكي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وشارك في الاجتماع نحو ٥٠ خبيرا في الإحصاءات الجنسانية، بينهم خبراء من ١٩ مكتبا من المكاتب الإحصائية الوطنية (الأرجنتين، الأردن، إيطاليا، البرازيل، بنغلاديش، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، زمبابوي، غانا، الفلبين، فنلندا، كندا، مصر، المكسيك، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، وإحدى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)، و ١٢ منظمة دولية (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومعهد اليونسكو للإحصاء، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم

المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية)، والمرأة في العمل غير الرسمي: العولة والتنظيم.

٢٨ - واستعرض المشاركون في الاجتماع وناقشوا التطورات المنهجية في قياس مجالات محددة من الشواغل الجنسانية المدرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة، مثل: قياس حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية على النحو المحدد في المؤشرين ١-٦-٥ و ٢-٦-٥ (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وقياس السلطة داخل الأسر المعيشية وعملية صنع القرار (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ وقياس العلاقة بين الجنس والبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). وأجرى المشاركون أيضا جردة بالممارسات الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني في الفلبين وفنلندا والولايات المتحدة وأجروا مناقشة لها؛ وأخذوا علما بجدرة وعملية مسح للمبادرات الدولية والإقليمية الجارية من أجل تحسين الإحصاءات الجنسانية من حيث التطورات المنهجية وبناء القدرات وجمع البيانات. وأخيرا، ناقش المشاركون خطة عمل والأهداف المزمع تحقيقها للفريق الاستشاري المعني بالمؤشرات الجنسانية، الذي أنشئ مؤخرا لمواءمة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الجنسانية.

٢٩ - ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية على برنامج عمله السنوي لعام ٢٠١٧، الذي يشمل ما يلي:

- أن تعمل شعبة الإحصاءات على وضع استبيان لجمع المعلومات من البلدان الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بشأن الممارسات الراهنة والتحديات المحتملة في تجميع البيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الجنسانية؛
- أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرين إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بشأن الخطوات المقبلة التي سيقومان بها لمواصلة تطوير أساليب قياس السلطة وعملية صنع القرار داخل الأسر المعيشية، والعلاقة بين المسائل الجنسانية والبيئة، على التوالي؛
- أن يتيح صندوق الأمم المتحدة للسكان الوثائق المتعلقة بعمله المنهجي بشأن مؤشري أهداف التنمية المستدامة ١-٦-٥ و ٢-٦-٥، وأن يستعرضها أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات ويدلوا بتعليقات تقنية عليها؛

- أن تعمل شعبة الإحصاءات على تحديث عملية المسح المتعلقة بالمبادرات ذات الصلة بالإحصاءات الجنسانية التي تضطلع بها الوكالات الدولية والإقليمية الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات؛ إذ ستساعد هذه العملية في تحديد أولويات مجالات العمل الرئيسية للفريق الاستشاري المعني بالقضايا الناشئة؛
- أن يباشر الفريق الاستشاري المعني بالمؤشرات الجنسانية عمله بمواءمة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساائل الجنسانية؛
- من المقرر أن يُعقد الاجتماع السنوي الحادي عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات عام ٢٠١٧.

## سابعاً - برنامج إحصاءات الإعاقة

٣٠ - كما أبلغت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، أعادت شعبة الإحصاءات، بدعم مالي من وزارة الخارجية والتجارة في حكومة أستراليا، إطلاق برنامج إحصاءات الإعاقة في أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر E/CN.3/2016/22). وكنقطة انطلاق عملية البرنامج الجديد، نظمت الشعبة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى، ومنظمة الصحة العالمية وفريق واشنطن المعني بقياس حالات الإعاقة، سلسلة اجتماعات إقليمية عن قياس وإحصاءات الإعاقة دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠. وتهدف الاجتماعات الإقليمية إلى ما يلي: (أ) استعراض ومناقشة التجارب الوطنية بشأن المقاربات المتبعة في قياس حالات السكان ذوي الإعاقة أثناء عمليات التعداد الوطنية لجولة عام ٢٠١٠، بما في ذلك التحديات القائمة والعبر المستخلصة؛ (ب) إتاحة فرصة لمناقشة استراتيجيات تجميع البيانات عن الإعاقة من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) تبادل الخبرات الوطنية بين البلدان المشاركة وتيسير التعاون داخل الأقاليم بهدف تعزيز القدرات الوطنية في قياس حالات الإعاقة وتحسين جودة البيانات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة. وقد عقدت الشعبة حتى الآن ثلاثة اجتماعات إقليمية: لجنوب و جنوب شرق آسيا، في تموز/يوليه ٢٠١٦ (١٩ بلداً)؛ ومنطقة البحر الكاريبي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (١٤ بلداً)؛ ولأفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (١٤ بلداً من البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية). ويمكن الاطلاع على التقارير عن الاجتماعات الإقليمية وعلى العروض الإيضاحية التي قدمت خلالها في الموقع الشبكي لبرنامج إحصاء حالات الإعاقة<sup>(١٤)</sup>.

(١٤) <http://unstats.un.org/unsd/demographic/sconcerns/disability/disab4.htm>

٣١ - ومن المقرر عقد ثلاثة اجتماعات إقليمية إضافية، على النحو التالي: للبلدان الناطقة بالعربية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ولبلدان أمريكا اللاتينية، في آذار/مارس ٢٠١٧؛ وآسيا الوسطى ودول البلقان الغربية، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وستوفر الاجتماعات الإقليمية، لدى عقدها، مصدراً غنياً من المعلومات عن التجارب القطرية في قياس حالات الإعاقة لنحو ١٢٠ بلداً يمثلون جميع مناطق العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستتيح تحديد التحديات التي تصادفها البلدان، وستكون المعلومات مفيدة باعتبارها إسهاماً في أنشطة الشعبة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك ترتيب أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٢ - وفي ما يتعلق بالخطط لعام ٢٠١٧، سترسل شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى، استبياناً إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن جمع البيانات والبيانات الوصفية عن حالات الإعاقة. وستوفر المعلومات المجمعة من الردود الواردة، فضلاً عن نتائج الاجتماعات الإقليمية، إسهامات في اجتماع مقرر لفريق من الخبراء بشأن قياس حالات الإعاقة سيضم خبراء ميدانيين من جميع مناطق العالم ومن المنظمات المختصة الأخرى. ويهدف اجتماع فريق الخبراء، المقرر عقده في عام ٢٠١٧، إلى تنقيح المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة، الذي نشر في عام ٢٠٠١<sup>(١٥)</sup>.

## ثامناً - الطريق إلى الأمام

٣٣ - في عام ٢٠١٧، وفي إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية، سيشمل عملُ شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية الأنشطة التي اتفق عليها الفريق في اجتماعه العاشر، والأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع مبادرة EDGE والأنشطة المضطلع بها في إطار عنصر الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية لبرنامج الإحصاءات والبيانات في إطار الشريحة العاشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية<sup>(١٦)</sup>. وسيركز هذا العنصر من البرنامج على تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان من حيث تحسين استخدام البيانات الموجودة والإبلاغ عن المؤشرات الجنسانية؛ إنتاج

(١٥) United Nations publication, Sales No. 01.XVII.15.

(١٦) تغطي الشريحة العاشرة حساب التنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. والبرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات هو مشروع شامل يركز على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها. وتشارك في تنفيذه ١٠ كيانات هي شعبة الإحصاءات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.



الإحصاءات الجنسانية في مجالات مختارة، بما في ذلك بشأن استخدام الوقت، والعنف ضد المرأة؛ وفهم البعد الجنساني في المجالات الناشئة من قبيل البيئة وتغير المناخ.

٣٤ - وستشرع شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع خبراء من الوكالات ومعاهد البحوث الوطنية والدولية، في تحديث المبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات استخدام الوقت، بما ينسجم مع التصنيف الدولي والمنهجيات الأخرى المتفق عليها. وستوفر المبادئ التوجيهية خيارات لجمع البيانات عن استخدام الوقت باتباع مقاربات مبتكرة.

٣٥ - وأخيراً، ستواصل شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، تنفيذ برنامج عملها بشأن إحصاءات الإعاقة من أجل مواصلة تحسين عمليات قياس حالات الإعاقة، بهدف تنقيح *Guidelines and Principles for the Development of Disability Statistics* (المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة).

## تاسعاً - النقاط المطروحة للمناقشة

٣٦ - اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الموافقة على التصنيف الدولي للأنشطة من أجل إحصاءات استخدام الوقت (التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦) بوصفه التصنيف الدولي الموحد لإنتاج إحصاءات استخدام الوقت، وعلى خطة تحديث المبادئ التوجيهية ذات الصلة للتنفيذ ومساعدة البلدان في استخدام التصنيف الدولي لعام ٢٠١٦ لإحصاءاتها المتعلقة باستخدام الوقت؛

(ب) التعليق على مشروع المبادئ التوجيهية المنهجية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول من منظور جنساني، وأخذ العلم بخطة وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني؛

(ج) أخذ العلم بالأنشطة التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات في إطار برنامجها المتعلق بإحصاءات الإعاقة، وبخططها لعام ٢٠١٧.